

سعادة/مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية المحترم 1- لم يتم اشعارنا من قبل إدارة المشتريات بأي حسومات طوال مدة العقد او بعد انتهاء العقد خلال المدة النظامية (90 يوم) او مدة تطبيق الغرامات (30 يوم) من انتهاء العقد وهو ما نصت عليه هيئة المحتوي المحلي وان العقد المشار اليه رقم () تم الانتهاء منه في 15-08-2023 م أي منذ ما يزيد عن ستة اشهر ، 2- نفيدكم بأن الشركة تم اخلاء طرفها بشكل نهائي واستلمت كافة مستحققاتها عن العقد رقم _____ وتم منحها اخلاء طرف نهائي. ولدينا ما يفيد ذلك باستلام الفروع بالصناعات الأجنبية التزاما بالتعميم وكذلك الكمكلات الغذائية وقد لفتنا انتباههم أكثر من مره ولكن دون جدوى وعليه فأن إدارة المرافق لم تقم بتعديل ذلك الخطاب ولكن استمرت العمل به الي نهاية العقد وهو ما يعوق تحقيق النسبة المستهدفة ومخالفة للعقد وحيث ان العقد ايضا ينص حسب رغبة النزلاء. 4- نصت لائحة تفضيل المحتوي المحلي في المادة الحادية عشرة بند(3) بأن يلتزم المتنافس في منافسات التوريد بأن يوضح في جدول الكميات ما اذا كانت المنتجات الموردة وطنية او اجنبية وحيث اننا عند تقديم وثائق المنافسة علي منصة الخدمات المالية(اعتماد) قدمنا ان المواد المقرر توريدها وطنية ثم تفاجئنا عند بدء اعمال التوريد ان إدارة المرافق قامت بإصدار بيان بمواد مخالفة لبيان المحتوي المحلي وقامت بتعميمها على الفروع والتأكيد على استلام تلك الماركات من قبل الفروع وتقوم بالتفتيش على الفروع للتأكد منها، 5- نص العقد على مواد الإيقاف والاستبدال والاسترجاع بموجب تعميم وكيل الوزارة المرسل للفروع مما يسبب لنا عجز في تحقيق النسبة المستهدفة. 7- كما نشير لسعادتكم بأن الشركة قد التزمت بما ورد في العقد طوال مدة سريان العقد ، الخ، وعليه قمنا بمخاطبة الإدارة لتحديد الالتزام بالمواد الموجودة بالتعميم او الالتزام بالمنتجات الوطنية التي وضعت الشركة النسبة المستهدفة علي أساسها. 8- نفيد سعادتكم بأنه ورد بالعقد ان لا تزيد نسبة الحسومات والغرامات شاملة المحتوي المحلي عن 6% من اجمالي العقد(مرفق صورة) وهو ما يتعارض مع الحسم الوارد بالخطاب. 9- نص نظام المنافسات والمشتريات الحكومية في الفصل الاول المادة الاولى بند(1) علي الجهة الحكومية اطلاع كافة المتنافسين علي المعلومات ذات العلاقة بنطاق العمل في المشروع. 10- نص عقد الاعاشة علي الاستبدال حسب رغبة الفرع وعليه يتم الالتزام بمحضر استبدال الفرع (مرفق صورة لنموذج لاستبدال احد الفروع) والذي يتم فيه استبدال المواد الواردة بالعقد والتي تم وضع النسبة المستهدفة علي أساسها بمواد اخري معظمها مواد مستوردة. والتي تؤثر بشكل كبير جدا علي تحقيق ما تم وضعه كنسبة مستهدفة. وعليه نطالب بصرف القيمة المتبقية من العقد حيث قامت الشركة بشراء كافة المواد المطلوب توريدها . 13- السنة المالية التي تسبق نهاية العقد والتي يتم التقييم علي أساسها مدتها 9 أشهر وليست سنة مالية كاملة، وعليه يكون عام 2023 م هو السنة المالية محل التقييم، وعليه فأن الشركة تعترض، حيث لم يطلب منا تقرير نهائي عن عام 2023 م فعلي أي أساس تم التقييم. وبالتالي لا يمكن الحصول على مشهد او افادة من كل هؤلاء الموردين بملحمة المنتجات الموردة فيتم اعتمادها من قبل مكتب المدقق كمنتجات وكيل/ موزع بالمملكة، وذلك مخالفة لما تم توريده. وحيث ان تطبيق الية وزن المحتوي لم يكن عامل في ترسيه المنافسة نظرا لان فارق السعري بين الشركة وأقرب المتنافسين أكثر من 10% وقيام الشركة بالاستجابة لطلب التخفيض فأن الوزن المحتوي المحلي لم يكن عامل في ترسيه المنافسة على الشركة. 18- نصت لائحة تنظيم هيئة المحتوي المحلي والمشتريات الحكومية في المادة الرابعة عن اهداف الهيئة في بند(1) وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج ذات الصلة بتنمية المحتوي المحلي والمساهمة في الارتقاء بالمشتريات الحكومية وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة (واستكمال ما يلزم بشأنها) وحيث ان المنافسة تم طرحها في 2020 م ويعتبر العقد المشار اليه اول عقد اعاشة تطبق عليه الية المحتوي المحلي ، وان اول ورشة تعليمية للتعريف بالية المحتوي المحلي تم تنظيمها بعد البدء في العمل بأكثر من 6 شهور ، كما انه تم استكمال بنود الاعاشة بإضافة القائمة الإلزامية بعد البدء في اعمال التوريد. 19- نصت لائحة تنظيم هيئة المحتوي المحلي والمشتريات الحكومية في المادة الثالثة (تهدف الهيئة الي تنمية المحتوي المحلي بجميع مكوناته علي مستوى الاقتصاد الوطني والارتقاء بالمشتريات الحكومية. وبالنظر الي نسبة المستهدفة للشركة في 2022 مقارنة بنسبتها في 2021 يتضح التطور الذي طرأ علي أداء الشركة وازادتها للسوق المحلي وذلك بزيادة الاستيعاب لأليات المحتوي حيث ان العقد تم طرحه في 2020 م فأن الشركة لم تستطع الحصول على معلومات ودراسات وافية عن المحتوي المحلي وبرامجه والياته. تم مبادرة اعفاء عقود الاعاشة التي صدرت قبل 2023 م عن غرامات المحتوي المحلي